جامعة غليزان
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسييير
قسم العلوم التجارية

2022/2021

محاضرات مقياس الاقتصاد الكلي

سنة ثانية LMD علوم تجارية

من إعداد: أ. جلام كريمة

المحاضرة رقم01: النظرية الاقتصادية

لقد تعددت تعاريف علم الاقتصاد منذ آدم سميث إلى الآن، ومن وجهات نظر مدارس وتيارات مختلفة كالاشتراكية و الرأسمالية، فنجد أن الاقتصادي الأمريكي بول ساموبلسن (Paul samuelson) يعرفه بأنه "ذلك العلم الذي يهتم بدراسة كيفية اختيار الأفراد أو المجتمع استخدام الموارد المنتجة في إنتاج مختلف البضائع عبر الزمن ومن ثم توزيعها على الاستهلاك الحالي و المستقبلي بين مختلف الأفراد والجماعات".

كما عرّفه الاقتصادي البولوني أوسكار لنجه (Oskar lange) بأنه علم القوانين التي تهيمن على إنتاج الوسائل المادية لإشباع الحاجات الإنسانية وتوزيعها.

وبشكل عام يمكننا أن نعرف علم الاقتصاد على أنه ذلك العلم الذي يدرس كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة نسبيا لإنتاج السلع والخدمات من أجل إشباع حاجات الأفراد والمجتمع اللانهائي أي العلم الاجتماعي الذي يهتم بكيفية استخدام المجتمع لموارده المحدودة لإشباع حاجاته غير المحدودة.

1- مفهوم النظرية الاقتصادية

تقوم النظرية الاقتصادية على تفسير الظواهر الاقتصادية بطريقة تبسيطية وتجريدية وذلك من خلال دراسة نشاطات الأعوان الاقتصاديين (العائلات، المؤسسات الاقتصادية، القطاع الحكومي) وتنقسم النظرية الاقتصادية إلى فرعين هما: **النظرية الاقتصادية الكلية والنظرية الاقتصادية الجزئية**.

2- النظرية الاقتصادية الكلية و النظرية الاقتصادية الجزئية

كانت النظريات الاقتصادية التقليدية نظريات جزئية في أغلبهـا حيث تقوم بدراسة النشاط الاقتصـادي من الزاوية الفردية أو الخاصة، أي المؤسسة أو الوحدة، وذلك حتى الثلاثينيات من القرن العشرين حينما حدثت أزمة الكساد الكبير، حيث تمخض على إثرها ظهور النظرية الكنزية (اللورد كينز 1883- 1946) والتي جاءت بفلسفة

جديدة لتفسير الأحداث الاقتصادية تركز على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياسات معينة من أجل تجاوز نكباته. ومن ثم اتجهت المدارس الاقتصادية إلى تبني نظرة جديدة لدراسة الأحداث الاقتصادية وهي دراستها على المستوى الكلي، حيث تتناول فئات المجتمع برمتها، أو مواضيع عامة على صعيد الدولة والقطاعات الاقتصادية.

– النظرية الاقتصادية الجزئية

النظرية الاقتصادية الجزئية أو الاقتصاد الجزئي يهتم بدراسة وتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية كالأشخاص، الأسر، الأسواق وبعض المشاريع الصغيرة أو المؤسسات المتوسطة حيث تقوم النظرية الاقتصادية الجزئية بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن للمؤسسة من خلاله تحقيق أرباحها، بينما تتعامل النظرية الاقتصادية الكلية مع الاقتصاد الوطني ككل وتتجاهل التحليل على مستوى الوحدات الفردية.

– النظرية الاقتصادية الكلية

تهتم النظرية الاقتصادية الكلية أو الاقتصاد الكلي بالتصرفات الاقتصادية على المستوى الكلي مثل الناتج الكلي من السلع والخدمات، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات وأسعار الصرف، وتؤكد على التصرفات والسياسات التي تؤثر على الاستهلاك، الاستثمار والادخار، العملات والميزان التجاري، العوامل المؤثرة على الأجور والأسعار، السياسات المالية والنقدية، مخزون النقود، ميزانية الدولة، أسعار الفائدة والدين العمومي.

وترتبط الدراسات الاقتصادية الكلية ارتباطا وثيقا بالسياسات الاقتصادية التي ترمي أساسا إلى إحلال التوازن الاقتصادي العام عن طريق تدخل الدولة المباشر أو غير المباشر محل الاختلال الاقتصادي الناجم عن سلوك الأفراد والمشاريع الخاصة.

3– أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

تسعى النظرية الاقتصادية الكلية إلى شرح مجموعة المشاكل الاقتصادية على المستوى الوطني وإلى إعطاء حلول ملائمة لها، مما يفرض ضرورة إعداد سياسة اقتصادية تحدد الأهداف الكلية للاقتصاد الوطني، وقد تختلف هذه الأهداف من اقتصاد لأخر، إلا أن هناك أهدافا مشتركة نذكر منها:

– النمو الاقتصادي: ويتحقق عن طريق الزيادة المستمرة لقدرات الإنتاج الوطنية من السلع والخدمات، إذ كلما كان معدل النمو الاقتصادي الوطني أكبر من معدل النمو السكاني كان أفضل في سبيل رفع مستوى المعيشة للأفراد.

– **الاستخدام التام:** الاستخدام التام هو الحالة التي تكون فيها الطاقة الإنتاجية عند أقصى مستوياتها، أي الحالة التي يعظم فيها الاقتصاد منفعة استغلال عوامل الإنتاج خاصة عنصر اليد العاملة وبذلك يوفر الاقتصاد فرص عمل لكل شخص قادر وراغب في العمل.

– **استقرار الأسعار:** إن ارتفاع الأسعار يولد ظاهرة التضخم كما أن انخفاضها يولد ظاهرة الانكماش مما يعني انه لكلا الظاهرتين آثارا سلبية على النشاط الاقتصادي، ومن هنا تعمل السياسة الاقتصادية على استقرار الأسعار.

– **عدالة توزيع الدخل:** وتعني العمل على توزيع الناتج الوطني بشكل عادل أو يحقق عدالة نسبية، و يتحقق هذا عن طريق مكافأة الأفراد حسب إنتاجيتهم وجهودهم تطبيقا لشعار "لكل حسب مجهوده" من وجهة نظر الرأسماليين، ولشعار "لكل حسب حاجته" من وجهة نظر الشيوعيين، ولشعار " كل حسب طاقته وعمله" من وجهة نظر الاشتراكيين، ولشعار كل حسب " الحاجة والبلاء" حسب النظام الإسلامي.

- **التوازن في ميزان المدفوعات:** هو عبارة عن ملخص الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وتشمل الصفقات الصادرات والواردات ومختلف تدفقات رؤوس الأموال الأخرى، ففي حالة تسجيل عجز في الميزان وجب على الدولة اتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل تحقيق فائض في الميزان أو على الأقل موازنته.

– **المحافظة على قيمة العملة المحلية وعلى التوازن في سوق الصرف:** يجب على السياسات الاقتصادية أن لا تحقق أهدافها على حساب قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية، كما أن الاقتصاد معرض للتأثر لبعض الأزمات التي لا يمكن أن تستورد من العالم الخارجي، لذلك تهدف سياسات الصرف الاقتصادية تحسين أسعار الصرف والمحافظة عليها.